



الدورة العشرون

لاهاي، 6-11 كانون الأول/ديسمبر 2021

مجموعة التقارير المقدمة من المكلفين بولايات من الجمعية بشأن توصيات استعراض الخبراء المستقلين

المحتويات

الص
فحة

ألف-	التقرير المؤرخ 28 تشرين الأول/أكتوبر 2021 بشأن استعراض إجراءات ترشيح وانتخاب القضاة عملاً بالقرار ICC-ASP/19/Res.7	2
باء-	التقرير المؤرخ 29 تشرين الأول/أكتوبر 2021 بشأن استعراض أعمال آلية الرقابة المستقلة وولايتها التشغيلية بناء على توصيات الخبراء المستقلين ذات الصلة	3
جيم-	تقرير الميسرة المعنية بالميزانية المؤرخ 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2021 بشأن توصيات الخبراء المستقلين ذات الصلة	10
دال-	تقرير جهات التنسيق المعنية بالتكامل المؤرخ 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2021 عملاً بقرار الاستعراض ICC-ASP/19/Res.7	14
هاء-	تقرير آلية الاستعراض بوصفها منبرا لمناقشة توصيات الخبراء المستقلين المؤرخ 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2021	16

ألف - التقرير المؤرخ 28 تشرين الأول/أكتوبر 2021 بشأن استعراض إجراءات ترشيح وانتخاب القضاة عملاً بالقرار ICC-ASP/19/Res.7

ألف- مقدمة

- 1- يُقدم هذا التقرير بشأن نتيجة النظر في توصيات الخبراء المستقلين ذات الصلة إلى المكتب عملاً بالفقرة 7 من القرار ICC-ASP/19/Res.7 التي تنص على ما يلي:
"تطلب إلى ولايات الجمعية ذات الصلة المحددة بصفتها المسؤولة عن تقييم التوصيات ذات الصلة واتخاذ إجراءات إضافية محتملة بشأنها حسب الاقتضاء أن تبدأ التنفيذ في عام 2021 وأن تقدم إلى المكتب نتائجها، بما في ذلك تلك المتعلقة بالإجراءات المتخذة سابقاً والمقترحات المتعلقة بالخطوات التالية، بحلول 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2021".
- 2- وعهدت خطة العمل الشاملة لتقييم توصيات فريق الخبراء المستقلين، بما في ذلك متطلبات الإجراءات الإضافية المحتملة التي اقترحتها آلية الاستعراض في 30 حزيران/يونيه 2021 واعتمدها المكتب في 28 تموز/يوليه، عشر توصيات إلى الميسر المعني باستعراض إجراءات ترشيح وانتخاب القضاة ("الميسر")، وهي التوصيات من 371 إلى 380.

باء- النظر في توصيات الخبراء المستقلين

- 3- وشرع الميسر في النظر في التوصيات المعهود بها إليه. وعقد الميسر اجتماعان حتى الآن. وناقش الاجتماع الأول، الذي عقد في 22 حزيران/يونيه، برنامج عمل الآلية لعام 2021، بما في ذلك الجدول الزمني للنظر في توصيات الخبراء المستقلين ذات الصلة. وعُقد الاجتماع الثاني في 14 تشرين الأول/أكتوبر، ونظر في توصيات الخبراء المستقلين من 371 إلى 380. وفي هذا الاجتماع، تبادلت الدول الأطراف التعليقات العامة على التوصيات، بما في ذلك وجهات النظر العامة، والأسئلة، والآراء الأولية بشأن التقييم والتنفيذ.
- 4- ومن المقرر أن يعقد الميسر اجتماعات أخرى قبل بدء الدورة العشرين لجمعية الدول الأطراف من أجل مواصلة النظر في هذه التوصيات. ويتوقع الميسر أن تتخذ الجمعية في دورتها العشرين، في ضوء الآراء التي أعربت عنها الدول الأطراف ونتيجة للنظر في هذه الآراء، إجراءات لتقييم وتنفيذ بعض أو كل التوصيات، أو أن تقرر مواصلة النظر في بعض أو كل التوصيات في عام 2022.

جيم- الخطوات المقبلة

- 5- يقترح الميسر أن تبت الجمعية في الخطوات التالية للتوصيات من 371 إلى 380 في دورتها العشرين، بناءً على نتائج النظر في هذه التوصيات في عام 2021.

باء- التقرير المؤرخ 29 تشرين الأول/أكتوبر 2021 بشأن استعراض أعمال آلية الرقابة المستقلة وولايتها التشغيلية بناء على توصيات الخبراء المستقلين ذات الصلة

ألف- مقدمة

1- اعتمدت جمعية الدول الأطراف (الجمعية) في دورتها التاسعة عشرة الولاية التشغيلية المنقحة لآلية الرقابة المستقلة⁽¹⁾. وطلبت الجمعية أيضا إلى المكتب أن يبقي المسألة المتعلقة باستعراض أعمال آلية الرقابة المستقلة وولايتها التشغيلية قيد نظره بغية النظر في توصيات الخبراء المستقلين في هذا الصدد، رهنا بقرارات الجمعية ذات الصلة بشأن تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الخبراء المستقلين، وتقديم تقرير عن ذلك إلى الجمعية في دورتها العشرين⁽²⁾. وفي 6 نيسان/أبريل 2021، قرر مكتب الجمعية تعيين السفير بايفي كاوكورانتا (فنلندا) ميسرا معنيا باستعراض أعمال آلية الرقابة المستقلة وولايتها التشغيلية.

2- وتمشيا مع ولاية الميسر المعني بآلية الرقابة المستقلة وبالنظر إلى الجدول الزمني للنظر في خطة العمل الشاملة لآلية الاستعراض⁽³⁾، بدأ الميسر المعني بآلية الرقابة المستقلة تقييم التوصيات 110 ومن 115 إلى 121 في عام 2021.

3- ويُقدم هذا التقرير بشأن نتيجة النظر في توصيات الخبراء المستقلين ذات الصلة إلى المكتب عملا بالفقرة 7 من القرار ICC-ASP/19/Res.7 التي تنص على ما يلي:

"تطلب إلى ولايات الجمعية ذات الصلة المحددة بصفتها المسؤولة عن تقييم التوصيات ذات الصلة واتخاذ إجراءات إضافية محتملة بشأنها حسب الاقتضاء أن تبدأ التنفيذ في عام 2021 وأن تقدم إلى المكتب نتائجها، بما في ذلك تلك المتعلقة بالإجراءات المتخذة سابقا والمقترحات المتعلقة بالخطوات التالية، بحلول 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2021".

باء- الاجتماعات والمناقشات

4- عُقدت بشأن موضوع استعراض أعمال آلية الرقابة المستقلة وولايتها التشغيلية ثلاثة اجتماعات، في 28 أيار/مايو و4 و25 تشرين الأول/أكتوبر 2021، مع المحكمة والدول الأطراف والدول المراقبة والمجتمع المدني. وعُقدت الاجتماعات عن طريق الاتصال عن بُعد بسبب القيود المفروضة نتيجة لجائحة الكورونا. وبالإضافة إلى ذلك،

(1) ICC-ASP/19/Res.6 ، القسم صاد، الفقرة 141.

(2) ICC-ASP/19/Res.6 ، المرفق الأول، الفقرة 15.

(3) https://asp.icc-cpi.int/iccdocs/asp_docs/ASP19/IER-Final-Report-ENG.pdf

تُطلب إلى المشاركين في حزيران/يونيه تقديم تعليقاتهم على التوصيات المتعلقة بآلية الرقابة المستقلة كتابياً.

5- وتضمنت الاجتماعات ممثلين عن المحكمة، ورئيس آلية الرقابة المستقلة، ورئيس مجلس اتحاد الموظفين.

6- وأتاحت الاجتماعات الفرصة للدول الأطراف لمناقشة توصيات الخبراء المستقلين المحددة من خلال خطة العمل الشاملة لاستعراض أعمال آلية الرقابة المستقلة وولايتها التشغيلية.

جيم- توصيات الخبراء المستقلين المخصصة لاستعراض أعمال آلية الرقابة المستقلة وولايتها التشغيلية

1- معلومات أساسية

7- يتمثل الهدف العام للميسر في مناقشة وتقييم تنفيذ توصيات الخبراء المستقلين التي تمس آلية الرقابة المستقلة، وتيسير المناقشات بشأن التوصيات المعهود بها إليه كمُنبر للمناقشات بواسطة آلية الاستعراض.

8- وفي إطار التحضير للعمل المتعلق بالموضوع، تم النظر في تقرير الخبراء المستقلين، واقترح آلية الاستعراض لتصنيف التوصيات وخطة عملها الشاملة، والرد العام للمحكمة على تقرير الخبراء المستقلين، ورد آلية الرقابة المستقلة على تقرير الخبراء المستقلين. وعهدت خطة العمل الشاملة لآلية الاستعراض إلى الميسر المعني بآلية الرقابة المستقلة بوصفه منبراً للمناقشات التوصيات من 106 إلى 128 و131، وتوقعت أن يتم تقييم التوصيات 129 و130 و364 و368 في إطار آلية الاستعراض. وستعالج أيضاً التوصية 368 في إطار الميسر المعني بمراقبة إدارة الميزانية، والتوصية 120 في الفريق الدراسي المعني بالحوكمة.

9- وفي اجتماعه الثاني، بدأ الميسر المعني بآلية الرقابة المستقلة التقييم وبوصفه منبراً للمناقشات المتعلقة بالتوصيات 110 ومن 115 إلى 121. وكان الهدف العام هو الاتفاق على طريقة للمضي قدماً فيما يتعلق بالتوصيات التي تمس آلية الرقابة المستقلة.

2- تقييم التوصيات 110 ومن 115 إلى 121 لتقرير الخبراء المستقلين

10- أشارت المحكمة إلى أنها ستبدأ العمل على دراسة شاملة في بداية عام 2022 من أجل النظر في جميع الاعتبارات القانونية والمالية والعملية لتوصيات الخبراء المستقلين من 115 إلى 121 بهدف تقديمها إلى الدول الأطراف للنظر فيها في نهاية حزيران/يونيه 2022.

التوصية 110

11- أشار قلم المحكمة إلى أن المحكمة تستخدم برنامج الأمم المتحدة للإقرارات المالية للموظفين. ولا يشمل هذا البرنامج القضاة، باستثناء الرئيس الذي يكشف عن بياناته المالية بسبب مهامه التنظيمية والإدارية على أساس طوعي.

12- وخلال الانتخابات الأخيرة للقضاة، سئل المرشحون عما إذا كانوا سيوافقون طوعاً على تقديم إقرارات مالية بناء على برنامج الإقرارات المالية للموظفين وكانت التعليقات الواردة إيجابية. وفي آذار/مارس - نيسان/أبريل، أثارت المحكمة مسألة الإقرارات المالية للقضاة مع برنامج الأمم المتحدة للإقرارات المالية في نيويورك وكان الرد هو أن برنامج الإقرارات المالية غير مناسب للقضاة. وهو مناسب لموظفي

المنظمات الدولية. وبالإضافة إلى ذلك، ذكر البرنامج أنه ليس من الواضح بالنسبة له نوع الأسئلة التي يمكن طرحها على القضاة لتقييم تضارب المصالح فيما يتعلق بمهامهم.

13- وعلى الرغم من عدم اشتراك اثنين من المسؤولين في الأمم المتحدة وبالتالي في منظومة الأمم المتحدة، وهما رئيس الجمعية العامة والأمين العام للأمم المتحدة، في برنامج الأمم المتحدة للإقرارات المالية، تعالج الأمم المتحدة هذه المسألة في مرحلة سابقة عند تقدمهما بطلبات للترشيح في هذين المنصبين وإفصاحهما لدى مكتب خدمات الرقابة الداخلية التابع للأمم المتحدة بعض الشيء بدمتهما المالية. وبتابع هذا النظام، يمكن استكشاف إمكانية إفصاح المرشحين عن ذمتهم المالية عند انتخابهم للعضوية في آلية الرقابة المستقلة.

14- وأخيراً، يشارك قلم المحكمة في الرأي القائل بأن إنشاء وتشغيل برنامج للإقرارات المالية المتعلقة بالقضاة فقط سيكون مكلفاً للمحكمة، ولذلك تستخدم المحكمة برنامج الإقرارات المالية التابع للأمم المتحدة بدلاً من وضع برنامج خاص لها.

التوصية 115

15- أقر قلم المحكمة بروح التوصية، وأشار مع ذلك إلى أن إتاحة نظام العدل الداخلي للمحكمة "للجميع" قد يكون معقداً. فالى جانب الموظفين، تعمل فئات مختلفة من الأشخاص مثل المسؤولين المنتخبين والمتدربين الداخليين والمهنيين الزائرين الذين ليسوا من الموظفين، فضلاً عن الخبراء الاستشاريين وأعضاء أفرقتهم، في المحكمة. وبالإضافة إلى ذلك، يلتزم الخبراء الاستشاريون والمقاولون بشروط وأحكام بنود تسوية المنازعات في العقود الخاصة بهم.

16- والموظفون و(المسؤولون المنتخبون) هما الفئتان اللتان يمكنهما الوصول إلى المحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية أو اللتان يمكنهما الوصول إلى المحكمة الإدارية للأمم المتحدة إذا قامت المحكمة بهذا التغيير في المستقبل. ومن ناحية أخرى، تنظم القواعد 20 و 21 و 22 من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات (القواعد)، والفصل 4 من لائحة المحكمة، ولائحة قلم المحكمة، ومدونة قواعد السلوك المهني للمحامين إجراءات تسوية المنازعات الخاصة بالمحامين وأعضاء أفرقتهم.

17- ومع ذلك، رأى البعض أنه يمكن استكشاف طرق للاستفادة من روح هذه التوصية بالنسبة لفئات معينة من غير الموظفين. وقدم اقتراح لتمكين المحامين (وأعضاء أفرقتهم) وكذلك المتدربين الداخليين/المهنيين الزائرين من الوصول إلى أمين المظالم و/أو مستشار الموظفين. كما أن سياسة التحرش الجديدة في المحكمة هي إحدى الطرق التي يمكن بها مراعاة فئات أخرى من الموظفين لأغراض مختلفة.

التوصية 116

18- أشار قلم المحكمة إلى أن الاختلاف الرئيسي عند الابتعاد عن الأفرقة القائمة على الأقران (مجلس الطعون والمجلس الاستشاري التأديبي) يتمثل في أن قاضي المحكمة الابتدائية سيكون مستقلاً تماماً وسيتخذ قرارات نهائية بدلاً من تقديم توصيات إلى المدعي العام والمسجل.

19- وقد اعتمدت الممارسة الخاصة بقاضي المحكمة الابتدائية في منظمات عديدة، ولا سيما تلك التي تقبل ولاية المحكمة الإدارية للأمم المتحدة لأن ذلك شرط أساسي للوصول إلى تلك المحكمة. وطرح خيار آخر هو أن تقبل المنظمات اختصاص محكمة الأمم المتحدة للمنازعات كمحكمة ابتدائية والمحكمة الإدارية للأمم المتحدة كمحكمة ثانية وأخيرة.

20- ويرى الخبراء المستقلون على ما يبدو أن وجود قضاة إداريين مستقلين بدلاً من المجلسين سيكون أكثر فعالية من حيث التكلفة لأنه سيعزز تسوية المنازعات

والصراعات ويقلل من التصعيد إلى المحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية. ومع ذلك، سيؤدي الاضطرار إلى دفع راتب لقاضي المحكمة الابتدائية إلى مزيد من النفقات على المدى القصير لأن المتطوعين في المجلسين لا يتقاضون أجرا على عملهم.

التوصية 117

21- اقترح قلم المحكمة قراءة هذه التوصية بالاقتران مع التوصية 116. وأشار إلى أن للمحكمة اليتين للطعون القائمة على الأقران، إحداها للمسائل التأديبية، وهي المجلس الاستشاري التأديبي، والأخرى لجميع المسائل الإدارية الأخرى المتصلة بشروط الخدمة للموظفين، وهي مجلس الطعون.

22- وأوضح قلم المحكمة أيضا أنه كلما كانت هناك قضايا سواء كانت تأديبية أو إدارية بطبيعتها، فإن الأفرقة المكونة من موظفين تقدم توصيات إلى رئيس الجهاز المعني. وكما لاحظ الخبراء المستقلون، قد لا يتوفر للموظفين المتطوعين في نهاية الأمر الوقت الكافي و/أو التدريب المناسب لأداء واجباتهم.

23- ونظرا لتنفيذ هذا التغيير في منظمات أخرى بالفعل، ستستكشف المحكمة إمكانية تعيين قاض من المحكمة الابتدائية وفقا للتوصية 117. ومع ذلك، جرى التأكيد على أن التكاليف ستكون أعلى مقارنة بالمنازعات التي تعالج حاليا بواسطة موظفين متطوعين.

24- وأشار قلم المحكمة أيضا إلى أن الشكاوى المقدمة ضد القضاة والمدعي العام ونائب المدعي العام تخضع لنظام مختلف ينص عليه نظام روما الأساسي (المادتان 46 و47).

25- وأيدت آلية الرقابة المستقلة هذه التوصية، وأشارت إلى أنها ترحب بفكرة إعادة التفكير في النظام، وبالتالي إزالة الأفرقة القائمة على الأقران والحصول على هيئة أكثر تخصصا بدلا من ذلك. وذكرت آلية الرقابة المستقلة أن الأقران ليسوا مجهزين بشكل جيد للتعامل مع الفروق القانونية الدقيقة في القضايا، وأقرت بأنه لا ينبغي إلقاء اللوم على الأقران في هذه الحالة لأن هذه ليست وظيفتهم ولأنهم غير مدربين على ذلك. ومع ذلك، لم تستبعد آلية الرقابة المستقلة إنشاء فريق قائم على الأقران، ولكن من الأهمية أن يكون هؤلاء الأقران من الخبراء في هذا المجال، مثل الموظفين القانونيين، كما هو الحال بالنسبة للعديد من المنظمات التي لديها موظفين يركزون فقط في هذه المسألة.

26- وأشار مجلس اتحاد الموظفين إلى رسالته المؤرخة 31 آذار/مارس 2021 إلى آلية الاستعراض، وتحديدًا إلى البيانات التي قدمها بشأن إجراءات التظلم الداخلية، وأكد أنه يشارك بشكل وثيق في الإجراءات المتبعة بالمحكمة. فهو يرشح الموظفين الذين سيعملون في المجلس الاستشاري ومجلس الطعون، ويضم من بين أعضائه أعضاء في اللجنة الاستشارية للموظفين التي يقدم أعضاؤها في الكثير من الأحيان المشورة للموظفين والذين يتمتعون بالتالي بدراية كافية بالإطار الداخلي للمحكمة. ووافق مجلس اتحاد الموظفين على أن إجراءات التظلم الداخلية بحاجة إلى التحسين، ولكن الأمر الأكثر احتياجا هو إنشاء نظام أكثر كفاءة وشفافية وإنصافًا يضمن أيضا السرية للموظفين.

27- وتطرق مجلس اتحاد الموظفين أيضا إلى مسألة الانتقال من المجلس الاستشاري التأديبي ومجلس الطعون إلى محكمة الأمم المتحدة للمنازعات والمحكمة الإدارية للأمم المتحدة، وذكر أن هذه المسألة مرتبطة أيضا بالتوصية 120. وقوبل هذا التغيير بالترحيب، ولكن اقترح البعض أن يتم ذلك بالتشاور مع المجلس. وأخيرا، تم الإعراب

عن التأييد للاستعانة بخبراء استشاريين خارجيين لأنهم سيضيفون صوتا وسلطة أكبر لهذا التغيير.

28- وطلبت بعض الإيضاحات الإضافية فيما يتعلق بالانتقال الموصى به من الأفرقة القائمة على الأقران إلى قاضي المحكمة الابتدائية. وأثيرت بعض الاستفسارات فيما يتعلق بأفرقة التحقيق المخصصة:

(أ) المشاركة في الرأي القائل باحتمال وجود سيناريو يكون فيه هذا الوضع معقدا، لاسيما عند النظر في جمع أشخاص مختلفين معا لإجراء التحقيق. وجرى التساؤل أيضا عن كيفية إنشاء فريق التحقيق المخصص ومن سيشارك في هذا الفريق.

(ب) فيما يتعلق بالتحقيق، طُرح سؤال بشأن ما إذا كانت آلية الرقابة المستقلة ستواصل القيام بهذا الجانب. وبالإضافة إلى ذلك، أثيرت مسألة تعديل القاعدة 26 من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات. وبالرجوع إلى القسم الرابع من القواعد، هناك مجموعة من القواعد ذات الصلة، وبالتالي أثير التساؤل عما إذا كانت هناك حاجة إلى تعديلات. ورأى البعض أن هذه المسألة قد تكون مفيدة، وبالتالي سيلزم النظر فيها قبل القيام بهذه العملية.

29- وردا على هذا الاستفسار، أشارت آلية الرقابة المستقلة إلى أن من الواضح أنها ستواصل التحقيق في الشكاوى المقدمة ضد المسؤولين المنتخبين، وأن على الدول الأطراف أن تقرر ما إذا كانت تريد مشاركة القضاة أو خبراء خارجيين في هذه المسألة، ولكنها تعتقد أنه ينبغي الفصل بين عملية التحقيق والعملية التأديبية، ولهذا السبب ترتبط هذه المسألة بالتوصية 117.

30- وعلاوة على ذلك، ذكرت آلية الرقابة المستقلة أنه لم توجد حتى الآن مشاكل مع قيام الآلية بالتحقيق، غير أن التعقيدات قد تنشأ مع وصول الأطراف الخارجية التي لديها إمكانية الوصول إلى نظم المحكمة ووثائقها. ولعدم تعديل القاعدة 26، ينبغي ترك إطار التحقيق مع المسؤولين المنتخبين لآلية الرقابة المستقلة. ويمكن بعد انتهاء التحقيق تقديم نتيجة التحقيق إلى مجموعة من الخبراء لتقييم ما إذا كان يشكل سوء سلوك أو سوء سلوك جسيم وفقا للقواعد، وسيكون ذلك مماثلا للنظام الخاص بالموظفين. وسيعالج هذا النهج إحدى القضايا وهي أن قضاة المحكمة هم الذين يقومون حاليا بهذا التقييم ضد قضاة آخرين، مما يثير عددا من المسائل. ومن ثم، أعرب عن رأي مفاده أن هناك

طريقة للتوفيق بين توصيات الخبراء المستقلين وضعف النظام الذي تم تحديده في الإطار الحالي والقاعدة 26.

31- وطلب مزيد من التقييم فيما يتعلق بالتوصية 120 التي تنص على أنه ينبغي للمحكمة أن تلجأ في المسائل الإدارية إلى المحكمة الإدارية للأمم المتحدة وليس إلى المحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية.

32- وأعرب عن رأي مفاده أن التوصيات من 116 إلى 121 مفيدة جدا. وكان هناك تأييد قوي لإجراء مزيد من المناقشات من أجل إيجاد الحل الصحيح والابتعاد عن النظام الطوعي.

33- ونظرا لأهمية هذه التوصيات وطابعها المعقد، تساءل البعض أيضا عما إذا كان بإمكان ممثلي المحكمة تقديم آرائهم وكذلك خططهم فيما يتعلق بتنفيذ هذه التوصيات كتابيا.

34- وأشار إلى أنه نظرا لأن هذه التوصية تتصل مباشرة بمجلس اتحاد الموظفين، من المهم جدا أن يشارك هذا المجلس في المناقشة.

التوصية 118

35- أيدت المحكمة والهيئات الفرعية مثل آلية الرقابة المستقلة والدول الأطراف هذه التوصية بقوة. وأشارت المحكمة إلى أن هذه التوصية، بصيغتها المقترحة في تقرير الخبراء المستقلين، سمة أساسية من سمات أي منظمة دولية، ومن ثم طلبت في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022 موارد مالية للاستعانة بأمين للمظالم لمدة ستة شهور. وعلاوة على ذلك، قدمت المحكمة إلى لجنة الميزانية والمالية اقتراحا بتوفير استشاري لتقديم هذه الخدمات بما يتماشى مع توصية الخبراء المستقلين بتوفير "منصب غير مصنف"، و"شخص خارجي حقا".

36- وإذا تقرر في المستقبل الانتقال من المحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية إلى المحكمة الإدارية للأمم المتحدة، سيتعين على المحكمة أن تستفيد من خدمات مكتب أمين المظالم وخدمات الوساطة في الأمم المتحدة. واستنادا إلى محادثة أولية مع أمين المظالم بالأمم المتحدة، لوحظ عند النظر في الانتقال إلى المحكمة الإدارية للأمم المتحدة أن مكتب الأمم المتحدة ليس لديه فرع أو مكتب في لاهاي وأنه سيلزم للقيام بذلك توفير موظف برتبة ف-5 ومساعد إداري في المحكمة على حساب المحكمة ولكن يتبعان إداريا مكتب أمين المظالم في الأمم المتحدة.

37- وذكرت آلية الرقابة المستقلة أن عدم وجود آليات تسوية غير رسمية للموظفين يشكل فجوة خطيرة في نظام المحكمة، وأن آلية التسوية غير الرسمية ستكون قادرة على مساعدة الموظفين بطريقة أكثر ملاءمة وكفاءة، وبالتالي فإنها تؤيد الآلية، التي ستكون مهمة ليس للمحكمة فحسب، بل لعمل آلية الرقابة المستقلة أيضا.

38- وأعرب عن رأي بشأن أهمية هذه التوصية وارتباط توصيات الخبراء المستقلين بفكرة الحياد من حيث التكلفة، ولكن قيل إن الأمر ليس كذلك بالضرورة. وشدد على أنه ينبغي أن يدرك الجميع أنه سيتعين في مرحلة لاحقة تقييم الآثار القانونية والمالية للتنفيذ المحتمل لتوصيات محددة، مع مراعاة المناقشات الصعبة المقبلة للدول الأطراف عند النظر في الزيادة المطلوبة في ميزانية عام 2022 التي يبلغ قدرها 9.5 في المائة.

التوصية 119

39- ذكرت المحكمة أن أمين المظالم، سواء كان مكتب الأمم المتحدة أو غير ذلك، يعمل كقاعدة عامة جنبا إلى جنب مع الوساطة. وتكون هذه الخدمة غير الرسمية أساسية

عندما يتعلق الأمر بحل الخلافات بين الموظفين المختلفين، مقارنة بالمرور عبر الآليات الرسمية وكل ما ينطوي عليه ذلك من ضغوط ووقت ونفقات. ودُكر أن الوساطة مقبولة دائماً طواعية من قبل طرفي النزاع، وهو ما يمنح أمين المظالم المساحة اللازمة للقيام بعمله. ومع ذلك، في بعض الولايات القضائية الوطنية، تكون محاولة التوفيق إلزامية قبل المثول أمام القاضي.

التوصية 120

40- أشارت المحكمة إلى المناقشات التي جرت مع المنظمات التي قامت بالتغيير إلى المحكمة الإدارية للأمم المتحدة وأضافت أن قبول الولاية القضائية للمحكمة الإدارية للأمم المتحدة ينطوي على تكاليف محسوبة على أساس عدد موظفي المنظمة وما إذا كانت هذه المنظمة جزءاً من منظومة الأمم المتحدة أم لا. وأقرت المحكمة بإمكانية وجود أسباب وجيهة للانتقال إلى المحكمة الإدارية للأمم المتحدة، وسيكون تقييم مزايا وعيوب القيام بذلك جزءاً من الدراسة التي ستعدها لذلك.

41- ومع ذلك، ووفقاً لرأي مخالف، ذكر مجلس اتحاد الموظفين، بالإشارة إلى رسالته المؤرخة 31 آذار/مارس 2021 إلى آلية الاستعراض، أنه يعتقد أن الانتقال من المحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية إلى المحكمة الإدارية للأمم المتحدة سيكون ضاراً بالموظفين، وأن المحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية مناسبة تماماً للبت في الشكاوى وضمان الرقابة الفعالة والمستقلة اللازمة لذلك. وبالإضافة إلى ذلك، أشار مجلس اتحاد الموظفين مرة أخرى إلى رسالته التي اقترح فيها النظر في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة بشأن استعراض الولاية القضائية التي انشئت في إطار النظام الموحد للأمم المتحدة والذي يحدد مزايا وعيوب المحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية ومحاكم الأمم المتحدة والتي طلب فيها إبلاغه بذلك.

التوصية 121

42- أشارت المحكمة إلى أن هذه التوصية توصية عامة تمس العديد من القضايا المختلفة. وتهدف بعض المبادرات التي اتخذتها المحكمة في السنوات الأخيرة، مثل الدراسة الاستقصائية بشأن مشاركة الموظفين، وكذلك أهمية استشارة مجلس اتحاد الموظفين، إلى تعزيز ثقة الموظفين في الإجراءات المتعلقة بالشكاوى الداخلية. كما تم إيلاء اهتمام خاص لأهمية الشفافية والسرية عند التعامل مع المسائل التأديبية بطبيعتها، التي ستجري مناقشتها في سياق جميع التوصيات.

اقترح جديد

43- قدمت المكسيك اقتراحاً بشأن إنشاء لجنة للشكاوى في مكتب الجمعية، من شأنها أن تشكل قناة سرية لنقل الشكاوى. وجرى تبادل أولي للآراء بين الدول الأطراف والمحكمة. وكان هناك تفاهم على أن العناصر الواردة في الاقتراح يمكن النظر فيها في العمل المتعلق بإجراءات التظلم الداخلي.

3- السبيل للمضي قدماً

44- بالنظر إلى المناقشات التي أجراها الميسر المعني بآلية الرقابة المستقلة، والمناقشات المقابلة التي أجراها الميسر المعني بمراقبة إدارة الميزانية فيما يتعلق بتوصيات الخبراء المستقلين، والتوصيات المعهود بها إلى الميسر في خطة العمل الشاملة، يُقترح أن تستمر المناقشات والمتابعة المتعلقة بالعمل الجاري بشأن التوصيات المسندة إلى الميسر المعني بآلية الرقابة المستقلة بوصفه منبراً للمناقشات في عام 2022.

وينبغي الانتهاء من تقييم توصيات الخبراء المستقلين قبل انعقاد الدورة الحادية والعشرين للجمعية.

جيم- تقرير الميسرة المعنية بالميزانية المؤرخ 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2021 بشأن توصيات الخبراء المستقلين ذات الصلة

ألف- مقدمة

- 1- تستمد ولاية الميسرة المعنية بالميزانية من نظام روما الأساسي الذي ينص على أن "تنظر الجمعية في ميزانية المحكمة وفي البت فيها"⁽⁴⁾. وفي 6 نيسان/أبريل 2021، قرر مكتب الجمعية تعيين السفيرة فرانسيس- غالانتي لانيو وويليامز (قبرص) ميسرة معنية بالميزانية.
- 2- وعهدت خطة العمل الشاملة المقدمة من آلية الاستعراض إلى المكتب⁽⁵⁾ توصيات الخبراء المستقلين ذات الصلة إلى الميسرة المعنية بالميزانية على النحو التالي: '1' التوصيات 139 و140 و141 و142 للنظر فيها خلال النصف الثاني من عام 2021، و'2' التوصيات 132 و133 و135 و136 و137 و138 للنظر فيها في النصف الأول من عام 2022، و'3' التوصية 134 للنظر فيها في النصف الثاني من عام 2022.
- 3- وعملا بالفقرة 7 من القرار ICC-ASP/19/Res.7، يعكس هذا التقرير نتائج نظر الدول الأطراف في توصيات الخبراء المستقلين ذات الصلة والمعهود بها إلى الميسرة المعنية بالميزانية، بما في ذلك في المقترحات المتعلقة بالخطوات التالية، ويقدم إلى المكتب للنظر في هذه النتائج.

باء- الاجتماعات والمناقشات

- 4- ولأغرض تقييم توصيات الخبراء المستقلين ذات الصلة والمعهود بها إلى الميسرة المعنية بالميزانية، عُقد اجتماعان في يومي 21 و28 تشرين الأول/أكتوبر 2021 مع ممثلي الدول الأطراف والمحكمة. وكان الاجتماع الثاني اجتماعا مشتركاً للوفود القائمة في لاهاي والوفود القائمة في نيويورك، وأتاح هذا الاجتماع الفرصة لمواصلة تقييم التوصية 140 للخبراء المستقلين، وشارك فيه الميسر المعني بالمتأخرات، سعادة السيد رودريغو كارازو (كوستاريكا).
- 5- وعقد الاجتماعان عن طريق الاتصال عن بعد بسبب القيود التي فرضتها جائحة الكورونا.

جيم- توصيات الخبراء المستقلين المعهود بها إلى الميسرة المعنية بالميزانية

1- معلومات أساسية

- 6- في الاجتماع المعقود في 21 تشرين الأول/أكتوبر 2021، شرعت الميسرة المعنية بالميزانية في تقييم التوصيات من 139 إلى 142 المقرر النظر فيها خلال النصف الثاني من عام 2021، وواصلت في أول اجتماع مشترك لها مع الميسر المعني بالمتأخرات، المعقود في 28 تشرين الأول/أكتوبر 2021، مناقشة التوصية 140.
- 7- وفي هذين الاجتماعين، أشير إلى أن المتوقع فقط من الدول الأطراف في هذه المرحلة من العملية هو تقييم ما إذا كان ينبغي المبادرة بالنظر في توصيات معينة لاحتمال تنفيذها. وبالتالي لم يكن الهدف من هذه الاجتماعات هو استكمال المناقشة بشأن جميع الجوانب الموضوعية والإجرائية لهذه التوصيات أو اتخاذ قرار بالضرورة لتنفيذها إذا كانت في حاجة إلى مزيد من الدراسة. وفي هذا الصدد، نوقشت الخطوات

(4) المادة 112 (2) (د) من نظام روما الأساسي.

(5) https://asp.icc-cpi.int/iccdocs/asp_docs/ASP20/RM-Comprehensive%20Action%20Plan-ENG.pdf

الملموسة التالية بغية زيادة تيسير نظر الدول الأطراف في طرائق ونطاق تنفيذ كل منها للتوصيات، حسب الاقتضاء.

2- تقييم التوصيات من 139 إلى 142 للخبراء المستقلين

التوصية 139

8- أشارت الميسرة إلى أن تقرير الخبراء المستقلين يدّعي أن اجتماعات الجمعية تهيمن عليها المناقشات التقنية للميزانية على حساب المناقشات السياسية، وأنه وفقاً للخبراء المستقلين، من الطرق المتاحة لمعالجة هذه المسألة الطريقة المقترحة في التوصية 139 أي إحالة التفاصيل التقنية المتعلقة بالميزانية إلى لجنة الميزانية والمالية، واستكمال المفاوضات المتعلقة بالميزانية قبل انعقاد الجمعية، وتخصيص جلسة تقنية أولية للميزانية قبل مناقشة الجمعية حتى تتمكن الدول الأطراف من التركيز على المناقشات الاستراتيجية المتعلقة بالسياسات على مستوى سياسي أعلى. ولوضع إطار لتقييم التوصية، دعت الميسرة الدول الأطراف إلى النظر فيما إذا كانت الشواغل الأساسية التي حددها الخبراء المستقلون هي شواغل مشتركة، وإذا كان الأمر كذلك، فيما إذا كانت الطريقة لمعالجة هذه الشواغل تستلزم بالفعل تنفيذ المقترحات الواردة في التوصية 139 أو ربما تدابير محتملة أخرى.

9- وخلال المناقشات، بينما شاركت الوفود في الهدف المتمثل في السعي، عند الإمكان، إلى التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الميزانية المقترحة المعروضة على الجمعية، لاحظ البعض أيضاً أن الميزانية مسؤولة حساسة وهامة للغاية للجمعية وقد تتطلب، حسب الاقتضاء، مناقشات إضافية. ولاحظت الدول الأطراف أن النظر في سبل لزيادة تحسين أو تعزيز عملية التفاوض بشأن الميزانية أمر مرغوب فيه بالفعل. وفي هذا الصدد، أشار عدد من الوفود إلى أهمية إحالة التفاصيل التقنية المتعلقة بالميزانية إلى لجنة الميزانية والمالية. ولهذا السبب، أشارت بعض الدول الأطراف إلى أن وجود ممثلين متخصصين للتفاوض بشأن الميزانية أثناء الجمعية ليس صعباً على الوفود الصغيرة فحسب، بل يبدو أيضاً أنه يتعارض مع فكرة إحالة التفاصيل التقنية إلى لجنة الميزانية والمالية، وبالتالي قد ينظر إليه على أنه ازدواجية.

10- وعلاوة على ذلك، لم توافق بعض الدول الأطراف على أن جلسات الجمعية تهيمن عليها بالضرورة مناقشات الميزانية وأشارت في هذا الصدد إلى مختلف المناقشات الاستراتيجية والسياسية التي تعقد عادة أثناء الاجتماعات. ومن ناحية أخرى، شددت وفود أخرى على أن مفاوضات الميزانية تؤدي بالفعل دوراً بارزاً خلال الجمعية، مما يطرح تحديات أمام الوفود الصغيرة للمشاركة في مناقشات سياسية واستراتيجية أخرى، ولكنها أشارت أيضاً إلى أن الحل ينبغي أن يتمثل في تجنب التداخل وضمان تخصيص أوقات منفصلة للمفاوضات المتعلقة بالميزانية.

التوصية 140

11- تم النظر في التوصية 140 في اجتماعين مختلفين، وعقد الأخير بالاشتراك مع الميسر المعني بالمتأخرات والفريق العامل في نيويورك.

12- وخلال الاجتماع الأول، لاحظت الميسرة المعنية بالميزانية أنه على الرغم من أن مسؤولية تقييم، وحسب الاقتضاء، تنفيذ التوصية 140 تقع على عاتق الجمعية وليس على المحكمة، فإن من المفيد للغاية الحصول على معلومات من قلم المحكمة عن الخطوات التي اتخذها لمعالجة هذه المسألة. وأشارت كذلك إلى أن مسألة السيولة كانت دائماً محل دراسة من قبل هيئات الرقابة المختلفة، بما في ذلك مراجعو الحسابات الخارجيون، ولجنة المراجعة، ومؤخراً لجنة الميزانية والمالية. في هذا الصدد، اقترحت الميسرة مواصلة النظر في هذه التوصية بناء على المعلومات المتاحة بالفعل. وعلى هذا

الأساس، أشارت الميسرة إلى أن قلم المحكمة اقترح أن يتم، بحلول النصف الثاني من عام 2022، تجميع جميع التقارير والتوصيات الصادرة عن هيئات الرقابة المختلفة فيما يتعلق بمسألة السيولة في وثيقة واحدة. واقترحت أن يشكل هذا التقرير أساسا تقنيا لمواصلة النظر في هذه التوصية في عام 2022.

13- وأشار عدد من الوفود إلى أن الدول الأطراف هي المسؤولة عن التأكد من دفع الاشتراكات. وفي هذا الصدد، رئي أن التقييم السليم لهذه التوصية سيستفيد من التوصيات التي تقدمها هيئات الرقابة المختلفة، وبالتالي فإن قيام قلم المحكمة بتجميعها سيكون أساسا مفيدا للاستمرار في العمل. وشددت بعض الدول الأطراف على أهمية هذه المسألة والتحديات المالية الراهنة التي تواجهها المحكمة في ضوء مستوى المتأخرات. ولوحظ أن التوصية 140 تقترح النظر في ممارسات المنظمات الدولية الأخرى فيما يتعلق بالتدابير المستخدمة للتعامل مع المتأخرات، وجرى التساؤل عن إمكانية إتاحة هذا التحليل المقارن للبحث.

14- وبناء على اقتراح الميسرة المعنية بالميزانية، اتفقت الدول الأطراف على عقد اجتماع ثانٍ مكرس للنظر في هذه التوصية، بالاشتراك مع الميسر المعني بالمتأخرات والفريق العامل في نيويورك.

15- وفي الاجتماع المشترك الذي عقد مع الميسر المعني بالمتأخرات، في 28 تشرين الأول/أكتوبر 2021، أعربت الدول الأطراف عن تأييدها الواسع لمواصلة النظر في مسألة السيولة وأن المتأخرات أولوية استراتيجية لمستقبل المحكمة. ولاحظت بعض الدول الأطراف أنه لا ينبغي أن تشمل مواصلة النظر في هذه التوصية تدابير غير تلك المنصوص عليها بالفعل في نظام روما الأساسي، في حين أكد عدد من الدول الأطراف على الحاجة إلى النظر في تدابير أخرى ممكنة، والنظر في هذا الصدد في ممارسات المنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة، على النحو الذي أوصى به الخبراء المستقلون. وتحققا لهذه الغاية، ستواصل الميسرة المعنية بالميزانية مناقشة طرائق إجراء مثل هذا التحليل المقارن مع أمانة الجمعية.

16- وأعد تقرير أكثر تفصيلا عن المناقشات التي جرت خلال الاجتماع الذي عقد في 28 تشرين الأول/أكتوبر 2021 برعاية الميسر المعني بالمتأخرات.

التوصية 141

17- أشارت الميسرة إلى أن آلية المراجعة لاحظت في خطة العمل الشاملة فهمها أن هذه التوصية التزام مستمر. وعلاوة على ذلك، قدمت الميسرة إلى الدول الأطراف اقتراحا بأن يقوم قلم المحكمة، بحلول النصف الثاني من العام القادم، بتجميع جميع التعليقات والتوصيات التي قدمتها مختلف هيئات الرقابة، أي مراجعو الحسابات الخارجيون، ولجنة المراجعة، ولجنة الميزانية والمالية تقريرا فيما يتعلق بمستويات صندوق رأس المال العامل وصندوق الطوارئ. ورأت الميسرة أنه يمكن أن يساعد هذا التجميع الدول الأطراف في النظر في هذه المسألة من خلال توفير أساس تقني موحد لها.

18- ووافقت الدول الأطراف التي أخذت الكلمة على أهمية التوصية التي قدمها الخبراء المستقلون وأكدت على الأهمية التي كانت لهذه المسائل في المفاوضات المتعلقة بالميزانية السابقة بالنسبة لبعض الوفود. وأشار أيضا إلى أن وجود تقرير يجمعه قلم المحكمة سيساعد بالفعل على مواصلة النظر في هذه التوصية، مع ملاحظة أن هيئات الرقابة المختلفة قدمت أيضا توصيات ذات صلة ومماثلة بشأن هذه المسائل. وبناء عليه،

أعربت الوفود عن تأييدها لاقتراح المُيسرة بوصفه سبيلا للمضي قدما في هذا الموضوع.

التوصية 142

19- أفادت الميسرة بأن المحكمة أبلغتها بأن الهياكل التنظيمية المذكورة ستتاح للدول الأطراف في أوائل عام 2022 جنبا إلى جنب مع الميزانية المعتمدة لعام 2022، وأنها ستعكس الهيكل بصيغته المعتمدة. وبناء على ذلك، شدد ممثل قلم المحكمة على التزام المحكمة بتنفيذ هذه التوصية عن طريق تعزيز مستوى التفاصيل في الهياكل التنظيمية من أجل توفير مزيد من الشفافية، على النحو الذي أوصى به الخبراء المستقلون. وأوضح قلم المحكمة أن أجهزة المحكمة ستنتظر في أفضل السبل للاستجابة لهذه التوصية من أجل وضع هيكل تنظيمي جديد في أقرب وقت ممكن بعد الموافقة على الميزانية لكي تنظر فيه كل من الدول الأطراف ولجنة الميزانية والمالية.

20- وفي حين وافقت الوفود التي أخذت الكلمة على الحصول على الهيكل التنظيمي الجديد الذي سيبين الهيكل التنظيمي للمحكمة بمزيد من التفصيل والشفافية بعد موافقة الجمعية على ميزانية عام 2022، اقترحت بعض الوفود أيضا وضع هيكل تنظيمي منقح يعكس هيكل المحكمة بصيغته المعتمدة حاليا، وتساءلت عما إذا لم يكن من الممكن القيام بذلك في الأجل القصير. وبناء على طلب الميسرة، أوضح قلم المحكمة أنه في ضوء التغييرات الجارية في الهيكل التنظيمي لمكتب المدعي العام، التي لا تزال تتطلب موافقة الجمعية، ستكون العملية أكثر دقة إذا تم ذلك استنادا إلى الميزانية البرنامجية المعتمدة لعام 2022. وعلاوة على ذلك، لوحظ أن الاعتبارات الداخلية لا تزال جارية بشأن كيفية تقديم بعض المعلومات الحساسة بطريقة أكثر شفافية.

3- السبيل للمضي قدما

21- أشارت الميسرة إلى أنه استنادا إلى ما حدث في الاجتماعات، ستعيد الدول الأطراف النظر، عند الاقتضاء، في هذه التوصيات في عام 2022 بناء على الإجراءات الملموسة والخطوات التالية التي تمت مناقشتها. وأشارت كذلك إلى أن من المتوقع أن يُقدم التقرير عن تقييم توصيات الخبراء المستقلين إلى المكتب بحلول 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2021. ولهذه الغاية، تقدم الميسرة المعنية بالميزانية هذا التقرير المتعلق بالمناقشات التي جرت بشأن توصيات الخبراء المستقلين إلى الدول الأطراف للنظر.

دال- تقرير جهات التنسيق المعنية بالتكامل المؤرخ 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2021 عملاً بقرار الاستعراض ICC-ASP/19/Res.7

1- في الاجتماع الثاني المعقود في 6 نيسان/أبريل 2021، عيّن المكتب أستراليا وأوغندا جهات تنسيق قطرية معنية بموضوع التكامل (واعتبارهما "مكلفين بولايات من الجمعية" أيضاً).

2- وطلبت جمعية الدول الأطراف ("الجمعية") في دورتها التاسعة عشرة إلى المكتب أن يُبقي موضوع التكامل قيد نظره وأن يواصل الحوار مع المحكمة⁽⁶⁾. وعلى نحو منفصل، أشارت الجمعية في قرارها ICC-ASP/19/Res.7 المتعلق باستعراض المحكمة إلى ضرورة مواصلة العمل بشأن الموضوع ذي الأولوية المعنون "التكامل والعلاقة بين السلطات القضائية الوطنية والمحكمة" وإبلاغ الجمعية بالتقدم المحرز قبل دورتها العشرين⁽⁷⁾.

3- وطلبت الفقرة 7 من قرار الجمعية ICC-ASP/19/Res.7 المتعلق باستعراض المحكمة أيضاً إلى المكلفين بولايات من الجمعية المسؤولين عن "تقييم واتخاذ المزيد من الإجراءات المحتملة بشأن توصيات الخبراء المستقلين ذات الصلة" تقديم نتائج نظرهم ومقترحاتهم بشأن الخطوات المقبلة إلى المكتب بحلول 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2021.

4- وفي خطة العمل الشاملة لآلية الاستعراض⁽⁸⁾، عُهدت إلى جهات التنسيق المعنية بالتكامل بوصفها "منبرا للتقييم" توصيات الخبراء المستقلين من 226 إلى 267، و"خصصت" لمكتب المدعي العام رسمياً جميع التوصيات باستثناء التوصيات 247 و'2' ومن 262 إلى 265 (المعهد بها إلى مكتب المدعي العام وجهات التنسيق المعنية بالتكامل معاً).

5- ويقدم هذا التقرير عملاً بالفقرة 7 من القرار ICC-ASP/19/Res.7، مع الإشارة إلى أنه لم يعهد بجميع توصيات الخبراء المستقلين المتعلقة بالتكامل إلى مكتب المدعي العام وجهات التنسيق المعنية بالتكامل معاً. ولذلك تعترم جهات التنسيق تقديم "تقرير سنوي أكثر شمولاً بشأن التكامل" إلى المكتب في الأسابيع المقبلة. وسيضمن هذا التقرير ملخصاً أكثر تفصيلاً لجميع الأنشطة المتعلقة بالتكامل هذا العام (بما في ذلك الجرائم الجنسية والجرائم الجنسانية)، إلى جانب النتائج العامة، ومشروع نص للقرار الجامع. وسيشمل ذلك نظرة عامة أكثر تفصيلاً عن الاجتماعات المتعلقة بالاستعراض المذكور أدناه، فضلاً عن التركيز المقترح على العمل في المستقبل.

6- ويسرت جهات التنسيق المشاركة عقد اجتماع أول في 30 نيسان/أبريل 2021 لمناقشة مشروع سياسة مكتب المدعي العام بشأن إنجاز الحالات، لاسيما في ضوء توصيات الخبراء المستقلين ذات الصلة. وأكد المكتب أنه تم بالفعل إدراج العديد من هذه التوصيات في مشروع السياسة (مثل التوصيات 244 (جزئياً) و245 و247 (جزئياً)، في حين أن توصيات أخرى من الأفضل أن تعالج في بروتوكول أوسع نطاقاً على مستوى المحكمة (مثل التوصية 247 (جزئياً))، ولا يزال العديد من التوصيات الأخرى (لاسيما التوصيات 243 و244 و249 و250) قيد المناقشة الداخلية لمعرفة إذا كان من الممكن أن يعالجها المكتب بشكل أفضل في السياسة وكيفية قيامه بذلك. ونشرت بعد ذلك

(6) ICC-ASP/19/Res.6، الفقرة 133.

(7) ICC-ASP/19/Res.7، الفقرة 9(ب) (التي تحيل إلى الفقرتين 18 و19 من القرار ICC-ASP/18

./Res.7).

(8) https://asp.icc-cpi.int/iccdocs/asp_docs/ASP20/RM-Comprehensive Action Plan-ENG.pdf

نسخة منقحة ونهائية من السياسة في 15 حزيران/يونيه 2021. وكان هناك اهتمام كبير بعقد اجتماعات إضافية في المستقبل لمناقشة السياسة.

- 7- ويسرت جهات التنسيق المشاركة عقد اجتماع ثان في 1 تشرين الأول/أكتوبر 2021 بشأن توصيات الخبراء المستقلين المتعلقة بالتكامل، بما في ذلك مفهوم "التكامل الإيجابي" (التوصيات من 262 إلى 265) و"عتبة الخطورة" (التوصية 227)، وكانت المناقشات مثمرة ولكن أولية. ولاحظ نائب المدعي العام أن مكتب المدعي العام بصدد القيام بعملية انتقالية كبيرة حيث يعيد المدعي العام الجديد النظر في السياسات والممارسات، وأن المدعي العام يحتاج إلى مزيد من الوقت لإنجاز هذه العملية. وفي هذا السياق، ركزت المناقشة على وضع مفهوم أساسي لعبارات "الخطورة" و"التكامل" و"التكامل الإيجابي". وكانت بعض الوفود في وضع يسمح لها بالتعبير عن آرائها بشأن التوصيات، بينما أشارت وفود أخرى إلى حاجتها إلى مزيد من الوقت. ومن المتوخى استئناف المناقشات بشأن هذه التوصيات في عام 2022 في ضوء الاستعراض الجاري الذي يقوم به مكتب المدعي العام لسياسات مكتب المدعي العام ذات الصلة بهذه المسائل.
- 8- وتأجل اجتماع مشترك ثالث مقرر بشأن التكامل والتعاون، يركز على تقسيم العمل بين جمعية الدول الأطراف والمحكمة (مرتبط بالنظر في التوصية 247 '2') إلى عام 2022، بسبب مسائل تتعلق بالجدول الزمني.

هاء- تقرير آلية الاستعراض بوصفها منبرا لمناقشة توصيات الخبراء المستقلين المؤرخ 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2021

أولاً- مقدمة

1- يُقدم هذا التقرير عملاً بالفقرة 7 من القرار ICC-ASP/19/Res.7 المعنون "استعراض المحكمة الجنائية الدولية ونظام روما الأساسي" ("القرار")، التي تنص على ما يلي:

"7- تطلب إلى ولايات الجمعية ذات الصلة المحددة بصفتها المسؤولة عن تقييم التوصيات ذات الصلة واتخاذ إجراءات إضافية محتملة بشأنها حسب الاقتضاء أن تبدأ التنفيذ في عام 2021 وأن تقدم إلى المكتب نتائجها، بما في ذلك تلك المتعلقة بالإجراءات المتخذة سابقاً والمقترحات المتعلقة بالخطوات التالية، بحلول 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2021".

2- وتشير آلية الاستعراض إلى أنها قررت، عند تخصيص توصيات الخبراء المستقلين في خطة العمل الشاملة، العمل من خلال هيكل الجمعية القائمة من أجل تجنب إثقال كاهل الجمعية بهياكل جديدة. وقد عهدت الآلية بالتوصيات، قدر الإمكان، لولاية الجمعية ذات الصلة⁽⁹⁾، أو لنفسها، بصفتها جهة تنسيق للدول الأطراف، حيثما لا توجد ولاية ذات صلة⁽¹⁰⁾.

ثانياً- اجتماعات آلية الاستعراض بوصفها منبرا للمناقشات

3- عقدت آلية الاستعراض ستة اجتماعات بوصفها منبرا للمناقشات، في 13 و30 أيلول/سبتمبر، و11 و22 و27 و28 تشرين الأول/أكتوبر 2021، ودعت المحكمة والهيئات التي عهدت إليها بتوصيات إلى إبلاغ الدول وأصحاب المصلحة الآخرين بحالة تقييمها للتوصيات. وإدراكاً منها لولاية المحكمة المتمثلة في تقييم التقدم المحرز في تقييم توصيات فريق الخبراء المستقلين والإجراءات الأخرى المحتملة وتقديم تقرير إلى الجمعية قبل دورتها العشرين⁽¹¹⁾. ويقدم هذا التقرير لمحة عامة عن التوصيات التي جرت مناقشتها.

الاجتماع المعقود في 13 أيلول/سبتمبر

تقييم التوصية 48 - انتخاب نائبين للمدعي العام

4- في الاجتماع الأول، المعقود في 13 أيلول/سبتمبر 2021، نظرت الآلية في تقييم التوصية 48. وكان المدعي العام قد قرر، عملاً بالمادة 42 من نظام روما الأساسي، وضع هيكل لنائبين للمدعي العام، وقرر لذلك عدم تنفيذ التوصية 48. وأعرب عدد من الدول الأطراف عن تأييده للاقتراح الداعي إلى وجود نائبين للمدعي العام وإعادة هيكلة مكتب المدعي العام. وأعربت بعض الدول الأطراف عن قلقها إزاء الجانب المالي لهذا الاقتراح وطلبت مزيداً من التوضيح في هذا الصدد ولكن، كما هو موضح في المذكرة

(9) مذكرة تمهيدية، مقترح لخطة عمل شاملة لتقييم توصيات فريق الخبراء المستقلين، بما في ذلك متطلبات الإجراءات الإضافية الممكنة، الفقرة 7. انظر [https://asp.icc-cpi.int/iccdocs/asp_docs/ASP20/RM-](https://asp.icc-cpi.int/iccdocs/asp_docs/ASP20/RM-CAP-Introductory-Note-ENG.pdf)

.CAP-Introductory-Note-ENG.pdf

(10) ICC-ASP/19/Res.7، الفقرة 4(ب) '2'.

(11) المرجع نفسه، الفقرة 8.

التمهيدية لخطة العمل الشاملة، ستناقش الآثار المالية المترتبة على وضع هيكل لنائبين للمدعي العام عند النظر في هذا الموضوع مع الميسرة المعنية بالميزانية.

الاجتماعان المعقودان في 30 أيلول/سبتمبر و11 تشرين الأول/أكتوبر

تقييم توصيات الخبراء المستقلين بشأن ثقافة العمل في المحكمة

إعادة بناء الثقة الداخلية وإعادة تشكيل ثقافة العمل في المحكمة (التوصية 14)

استراتيجية التعامل وعدم التسامح مع التمرس والتحرش والتحرش الجنسي (التوصيات 87 و129 و130)

5- أبلغت المحكمة الدول الأطراف وأصحاب المصلحة الآخرين بالخطوات التي يجري اتخاذها فيما يتعلق بالتوصيات المشار إليها في الفقرات الفرعية أعلاه. وكان تقييم المحكمة للتوصيات 14 و87 و129 و130 إيجابياً وهي تعمل بالفعل على تنفيذها. وشددت المحكمة والدول الأطراف على الأهمية الكبرى لاتخاذ إجراءات بشأن هذه التوصيات، وبالنسبة لغالبية التوصيات المذكورة، سيظل التنفيذ مستمرا.

6- وتلتزم المحكمة بتعزيز الثقة الداخلية وتحسين ثقافة العمل، التي تم تحديدها كهدف استراتيجي للخطة الاستراتيجية لقلم المحكمة للفترة 2019-2021. وتشمل المبادرات الاستراتيجية التي يمكن من خلالها تعزيز ثقافة العمل في المحكمة تعزيز إطار القيادة وتطويرها، والدراسة الاستقصائية بشأن مشاركة الموظفين، واللجنة المعنية برفاه الموظفين ومشاركتهم، والتدريب على مكافحة التحرش والتحرش اللاواعي. وتعمل المحكمة على مجموعة تتكون من ثلاثة تعليمات إدارية شاملة ومتراصة تتناول '1' التمييز والتحرش، بما في ذلك التحرش الجنسي وإساءة استعمال السلطة؛ و'2' السلوك غير المرضي والإجراءات التأديبية؛ و'3' التحقيقات في السلوك غير المرضي. واتفقت المحكمة مع الخبراء المستقلين على ضرورة حل النزاعات بطريقة غير رسمية وفي مرحلة مبكرة، وأدرجت في ميزانية عام 2022 الموارد اللازمة لأمين المظالم.

تقييم توصيات الخبراء المستقلين بشأن المساواة بين الجنسين (التوصية 15)

7- فيما يتعلق بالتوصية 15، كان تقييم المحكمة لهذه التوصية إيجابياً. وتلتزم المحكمة التزاماً كاملاً بتحقيق المساواة بين الجنسين وضمان كرامة ورفاهية وسلامة وإدماج جميع الأفراد المنتسبين إلى المحكمة، بغض النظر عن نوع الجنس أو توجهه الجنسي. وفي هذا الصدد، عيّنت المحكمة في عام 2021 جهة تنسيق معنية بالمساواة بين الجنسين، ونظمت تدريباً على التحيز اللاواعي، وبرنامجاً توجيهياً للمرأة، وبدأت بنشاط في البحث عن مرشحات لشغل الوظائف الشاغرة برتبة ف-4 وما فوقها. والتزمت المحكمة أيضاً بالتشاور بشأن الاستراتيجية الأولى للمساواة بين الجنسين وثقافة مكان العمل واعتمادها وتنفيذها بحلول عام 2025، ولكنها ستقوم في الوقت نفسه بتنفيذ وتقييم الاستراتيجية حتى تكون لها استراتيجية مستدامة وقابلة للتنفيذ. وأشارت جهة التنسيق المعنية بالمساواة بين الجنسين التابعة للمحكمة إلى التدابير التي تروج لها في ولايتها.

8- واتفق الكافة على أن التوصية 15 تتطلب تركيزاً مستمرا، على المدى الطويل.

تقييم توصيات الخبراء المستقلين بشأن الحوكمة الموحدة والقيام أخيراً بأول مناقشة لها (التوصيات من 16 إلى 20 و 88)

9- فيما يتعلق بتقييم التوصيات المتعلقة بقضايا الموارد البشرية وهي التوصيات من 16 إلى 20 و88، كان تقييم المحكمة لهذه التوصيات إيجابياً، وهي تعمل على تنفيذها. واتخذت المحكمة تدابير بشأن التوظيف، وإطار القيادة، وتنفيذ لوحة المتابعة المتعلقة

بالإجازات المرضية. واعترفت المحكمة بالدور الهام الذي يقوم به مجلس اتحاد الموظفين (التوصية 20). وكان تقييم المحكمة للتوصيات المتعلقة بهذا المجلس إيجابياً وهي تعمل بالفعل على تنفيذها.

الاجتماع المعقود في 12 تشرين الأول/أكتوبر

تقييم توصيات الخبراء المستقلين المتعلقة بأمانة الصندوق الاستئماني للضحايا (التوصيات من 354 إلى 360) والتوصية 350 بشأن تسجيل الخبراء في مجال الجبر

10- في الاجتماع الرابع، المعقود في 22 تشرين الأول/أكتوبر، ناقشت آلية الاستعراض التوصيات المتعلقة بأمانة الصندوق الاستئماني للضحايا وسجل الخبراء في مجال الجبر. وشارك أحد الأعضاء في مجلس إدارة الصندوق في هذه الاجتماع.

11- وأبلغ مجلس الإدارة الاجتماع بأنه أشار إلى الحاجة إلى تحسين أداء الصندوق الاستئماني في السنوات الماضية وشرع مع آلية الرقابة المستقلة في استعراض الوضع وقدمت الآلية تقريرها في عام 2019. وحدد تقرير آلية الرقابة المستقلة الشواغل الرئيسية المتعلقة بالحوكمة وأداء الصندوق الاستئماني وتمت مشاركته مع الخبراء المستقلين الذين بدأوا عملهم في كانون الثاني/يناير 2020.

12- وعندما صدر تقرير آلية الرقابة المستقلة في 30 أيلول/سبتمبر 2020، كان الصندوق الاستئماني يعالج بالفعل بشكل استباقي عددا من القضايا التي حددها الخبراء المستقلون والتوصيات ذات الصلة.

13- وأشار المسجل إلى أن الصندوق الاستئماني هيئة مختلفة تماما عما كانت عليه عندما قدمت آلية الرقابة المستقلة والخبراء المستقلون تقريرهما، وأن المجالات التي تثير قلق الخبراء المستقلين، أي أن الصندوق الاستئماني لم يتمكن من إصلاح نفسه، لم تثبت صحتها. وفيما يتعلق بالتوصية 358، أعرب المسجل عن خشية من أن يكون الصندوق الاستئماني الذي يركز فقط على جمع الأموال غير فعال.

14- وفيما يتعلق بالتوصية 352، أحاط الاجتماع علما بأن الهيئة القضائية أنشأت فريقا عاملا للنظر في التوصيات المعهود بها إليه. وستكون الهيئة القضائية عندئذ في وضع يسمح لها بالنظر في أي تعديلات محتملة على القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات ودليل ممارسات الدوائر.

15- وأحاط الاجتماع علما بأنه جاري تنفيذ التوصيات 352 و353 و355 و356 و357 بالفعل. وفيما يتعلق بالتوصيتين 354 و358، أشار عدد من الدول الأطراف إلى الحاجة إلى مزيد من الوقت للتقييم، ومن ثم ستواصل التقييم في عام 2022.

16- وقدمت المحكمة عرضا بشأن الخطوات الجارية اتخاذها لتنفيذ التوصية 350 المتعلقة بتسجيل الخبراء في مجال الجبر، وكان تقييمها لهذه التوصية إيجابياً.

الاجتماع المعقود في 27 تشرين الأول/أكتوبر

تقييم توصيات الخبراء المستقلين 163 و 169 و 181 إلى 188 و 361 و 362

تقييم التوصية 169

17- أشارت رئيسة الجمعية، السيدة سيلفيا فرنانديز دي غورمندي، إلى أن التوصية 169 التي عُهد بها إلى جمعية الدول الأطراف تدعو الجمعية إلى وضع استراتيجية للرد على الهجمات الواقعة على المحكمة والحملات الإعلامية المقامة ضدها. وأعربت رئيسة الجمعية عن تأييدها للتوصية وأشارت إلى أن عددا من الدول قد اتخذ بالفعل الإجراءات المشار إليها في التوصية 169، بشكل فردي أو جماعي، كما أشارت إلى

أنها تحدثت علنا عن المحكمة ودافعت عنها. وقالت إنه ينبغي مناقشة التوصية من أجل تطوير الاستراتيجية المذكورة فيها. وأيدت جهات التنسيق التابعة للمحكمة آراء الرئيسة.

18- وخلص الاجتماع إلى أنه لا يوجد اعتراض على تنفيذ التوصية 169 وأن هناك حاجة إلى مزيد من المناقشات بشأن الجوهر واستراتيجية الرد على التدابير السياسية الخارجية.

تقييم توصيات الخبراء المستقلين بشأن العلاقة بين الجمعية والمحكمة (التوصيتان 361 و362)

19- اتفق الاجتماع على أن التوصيتين تتعلقان بمبادئ عامة يجري اتباعها بالفعل ومقبولة من الجمعية. وكان تقييم التوصيات إيجابيا.

تقييم توصية الخبراء المستقلين بشأن استراتيجية الاتصالات (التوصية 163)

20- أحاط الاجتماع علما بأن هناك، بالإضافة إلى التوصية 163، 22 توصية أخرى من توصيات الخبراء المستقلين المتعلقة بالاتصالات وبأنها سيتم تقييمها في مرحلة لاحقة.

21- وكان تقييم العنصرين الأولين من التوصية وهما الحاجة إلى استراتيجية مشتركة بين الأجهزة والحاجة إلى التنسيق بين الأجهزة المعنية بالاستجابات الإعلامية إيجابيا، وكان العمل جاريا بالفعل. وستبدأ المحكمة حوارا بين الأجهزة في النصف الأول من عام 2022 لوضع الاستراتيجية المشتركة بين الأجهزة موضع التنفيذ. وأضافت المحكمة أن عدم وجود استراتيجية لضمان استجابات منسقة من المحكمة لا يعني أن هناك فراغا بل هناك بالفعل خططا واستراتيجيات للتوعية، بما في ذلك في بلدان الحالات. وفيما يتعلق بإدراج أنشطة التوعية كجزء من مرحلة الفحص الأولي، هذا عنصر جديد، وسيتشاور قلم المحكمة مع مكتب المدعي العام بشأن ذلك.

22- وخلص الاجتماع إلى أن تقييم العنصرين الأولين من التوصية كان إيجابيا وأن العنصر الثالث يتطلب مزيدا من المناقشة الداخلية.

تقييم توصيات الخبراء المستقلين بشأن مدونة أخلاقيات القضاة (التوصيات من 181 إلى 184)

23- أحاط الاجتماع علما بأنه تم تنفيذ بعض التوصيات بالفعل وبأنه يجري تقييم البعض الآخر.

24- وقد عدلت مدونة الأخلاقيات القضائية في نهاية عام 2020 وكان العمل جاريا من قبل ولكن مكنت توصيات الخبراء المستقلين القضاة من التركيز بشكل أكبر على التعديلات التي يتعين إدخالها. وتتضمن المدونة المعدلة الآن أحكاما بشأن النزاهة والزمالة والتحرش، بما في ذلك التحرش الجنسي، وانتخاب رئاسة المحكمة الجنائية الدولية.

25- وكان تقييم التوصيات المتعلقة بمدونة الأخلاقيات القضائية إيجابيا، وتم تعديل المدونة، وستظل قيد الاستعراض والتعديل حسب الاقتضاء.

تقييم توصيات الخبراء المستقلين بشأن الزمالة القضائية (التوصيات من 181 إلى 185)

26- قوبلت التوصيات المتعلقة بالزمالة القضائية بالترحيب. ولا يزال تنفيذها جاريا، على النحو المبين من دليل ممارسات الدوائر والمبادئ التوجيهية لصياغة الأحكام،

الذين تعتبر صياغتهما مثالا لروح الزمالة القضائية، وقد تطلبت الممارسات من جميع القضاة العمل معا.

27- ولاحظ الاجتماع أن تقييم التوصيات كان ايجابيا وأنه جاري تنفيذها حاليا. وأفاد بأنه يتطلع إلى تقرير آخر في عام 2022.

الاجتماع المعقود في 28 تشرين الأول/أكتوبر

المنافشة الأولى حول تقييم توصيات الخبراء المستقلين بشأن المحكمة الموحدة (التوصيات من 1 إلى 13)

28- في 28 تشرين الأول/أكتوبر، عقدت آلية الاستعراض اجتماعاً تمهيدياً بشأن التوصيات من 1 إلى 13 المتعلقة بالمحكمة الموحدة، على أساس أنها ستعود إلى هذه التوصيات في عام 2022، حيث أن من المقرر أن يتم تقييمها في النصف الأول من عام 2022.

29- ورحبت المحكمة بتوصيات الخبراء المستقلين لتحسين وزيادة تطوير إدارة المحكمة وستواصل النظر في هذه التوصيات. وعند تقديم ورقة التحليل القانوني حول نموذج المحكمة ثلاثي الطبقات على النحو الموصى به من قبل الخبراء المستقلين، سلطت المحكمة الضوء على المخاطر، ولا سيما المخاطر التي يتعرض لها القضاة والنيابة العامة، والعقبات القانونية في تنفيذ التوصيات المتعلقة بـ "المحكمة الموحدة" إلى أقصى حد. وجرى تبادل أولي للأراء بين الدول الأطراف.

30- وأشارت المحكمة، فيما يتعلق بالنتائج التي يسعى إليها الخبراء المستقلون والعقبات التي حددها الخبراء، إلى أنها لا تعتقد أن هناك حاجة إلى إجراء تغيير جذري ذي طابع قانوني، وأنه يمكن تحقيق ذلك من خلال أدوات مثل التخطيط الاستراتيجي، وإدارة المخاطر، والتأزر، والميزانية. وتعتزم المحكمة تنفيذ بعض التوصيات، وقامت بذلك في بعض الحالات مثل وضع مبادئ توجيهية أكثر صرامة للتوظيف، وتوحيد تقارير الموارد البشرية.

31- أشارت الدول إلى الأهمية الكبرى لهذه التوصيات لأنها تتعلق بالإدارة العامة للمحكمة، ولأنها مترابطة وتعتمد عليها التوصيات الأخرى التي تهدف إلى ضمان الإدارة الفعالة للمحكمة. وأكدت الدول أن التوصيات أساسية للعملية برمتها وأن من المهم أن تبدأ العملية الآن. وأشار إلى أن الهدف من التوصيات هو تحسين كفاءة وفعالية الإدارة العامة للمحكمة وذلك للإسراع في أداء عمل المحكمة بشكل عام. ولذلك ينبغي التركيز بشكل أكبر على "مبدأ المحكمة الواحدة" والقضايا الأساسية الكامنة وراء التوصيات. وينبغي أيضاً أن تكون هناك ضمانات بأن العملية لن تعرض استقلال القضاء

للخطر. وبالإضافة إلى ذلك، أوصي بأن يشارك موظفو المحكمة على قدم المساواة في المناقشات المتعلقة بالإدارة الموحدة.

32- واقترحت الدول أن تقدم المحكمة، للمضي قدماً، عرضاً جدولياً يركز على كل توصية (أي ما تم القيام به، وما الذي تعتزم القيام به، وما لا يمكن القيام به). وينبغي أيضاً تحديد المخاطر والعقبات التي أشارت إليها المحكمة في هذا الرد.

33- واقترحت الدول دعوة الخبراء المستقلين إلى شرح التوصيات للدول، مع مراعاة "الرد العام" للمحكمة.

34- وفي الختام، ستجري آلية الاستعراض مناقشات أكثر تفصيلاً للتوصيات المتعلقة بالحوكمة الموحدة في عام 2022. وسيُدعى الخبراء المستقلون إلى المشاركة في العملية. وستقدم المحكمة معلومات عن كل توصية في شكل جدول.

ثالثاً- السبيل للمضي قدماً إلى الدورة العشرين للجمعية

35- تعتزم آلية الاستعراض إعداد قرار مستقل بشأن نتائج عمل آلية الاستعراض، وستتصل بالميسر المعني بالقرار الجامع لتجنب الازدواجية. وعلاوة على ذلك، سيلزم اتخاذ قرار إجرائي إذا رغبت الجمعية في تمديد ولاية آلية الاستعراض.

36- وستقدم آلية الاستعراض أيضاً تقريراً بشأن عملية الاستعراض إلى الجمعية قبل انعقاد دورتها العشرين بوقت كاف، على النحو المبين في الفقرة 9 من القرار ICC-ASP/19/Res.7.